إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية

دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والجوع

الرسالة الرئيسية

النمو الزراعي فعال بصورة خاصة في الحد من الفقر وسوء التغذية. يعتمد معظم مدقعي الفقر على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة لتدبير جزء هام من أسباب عيشهم. ويكون للنمو الزراعي الشامل لأصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء، أقصى قدر من الفعالية في الحد من الفقر المدقع والجوع عندما يؤدي إلى زيادة العائد على العمل وزيادة فرص العمل للفقراء.

تتباين أهمية الزراعة في الاقتصادات الوطنية تبايناً واسعاً ولكنها قابلة للتنبؤ بها نسبياً – فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي. وفي بعض أفقر بلدان العالم، يبلغ نصيب الزراعة أكثر من ٣٠ في المائة من النشاط الاقتصادي كما أن نصيبها، في أقل البلدان نمواً كمجموعة، يبلغ ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أرقام عام ٢٠٠٩). وعلى العكس من ذلك، ففي اقتصادات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ نصيب الزراعة أقل من ١,٥ في المائة من الناتج الاقتصادي الإجمالي. وهكذا، فإن دور الزراعة في دفع النمو الاقتصادي الإجمالي إلى الأمام يتباين من بلد إلى آخر، وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقراً.

وقد كان النمو في الزراعة على مدى العقديْن الماضييْن مدفوعاً إلى حد كبير بالنمو في إنتاجية العمل، وقد ظلت إنتاجية العمل في الزراعة - وهو ربما أمر مدهش - تنمو في المتوسط بسرعة أكبر منها في إنتاجية العمل خارج الزراعة منذ ستينيات القرن العشرين.[٣٥] وهذا النمو السريع في إنتاجية العمل قد ظل مدفوعاً بعمليات انتقال العمالة من الزراعة، استجابةً لديناميات كل من "الجذب الصناعي" و"الدفع الزراعي". وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة قد ظل أعلى من مثيله في القطاعات غير الزراعية بنسبة ١,٥ في المائة، وهو ما يفند الفكرة التي تعتبر الزراعة قطاعاً متأخراً تكون فيه الاستثمارات والسياسات على نحو تلقائي أقل فعالية في توليد النمو منها في القطاعات الأخرى.

وعلى وجه الإجمال، يُحتمل أن يكون دور النمو الزراعي في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ويُحتمل أن يكون ذلك هو الحال لأن نصيب القوة العاملة التي تعمل في القطاع الزراعي هو أكبر بكثير من نصيب الناتج الاقتصادي الذي يتأتى من الزراعة. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، كان نصيب مجموع السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة ٦٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، أي أكثر من ضعف نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. ومعنى ذلك وجود ميل إلى أن يكون للناس الذين يعملون في الزراعة مدخول أدنى، وهو ما يتسق مع حقيقة أن الفقر يتركّز في المناطق الريفية. ولأن كثرة كثيرة من الفقراء يعملون في الزراعة، فإنه يُحتمل بدرجة أكبر أن يشمل النمو الزراعي الفقراء ويفيدهم أكثر من النمو في القطاعات غير الزراعية.

وقد أظهر تحليل تفصيلي أُجري مؤخراً لبيانات تتعلق بتجربة النمو على سبيل المقارنة بين البلدان أن النمو الزراعي يحد من الفقر في أوساط أفقر فئات الفقراء شريطة ألا يكون عدم المساواة في المدخول مفرطاً.[٣٦] وفي بلدان الدخل المنخفض الفقيرة في الموارد (باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، يؤدي وجود معدل معين لنمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للنمو الزراعي إلى خفض الفقر بقدر أكبر خمس مرات مما تُحدثه جرعة مماثلة من نمو الناتج المحلي الإجمالي ناجمة عن نمو القطاعات غير الزراعية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تكون فعالية النمو الزراعي أكبر ١١ مرة. وهكذا، تظل زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية أمراً حاسم الأهمية للحد من الفقر بطريقة فعالة من حيث التكاليف، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل.

الجدول ٢

دور الزراعة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والجوع، بحسب نوع الاقتصاد

	الاقتصادات القائمة على الزراعة	الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحوُّل	الاقتصادات المضفى عليها الطابع الحضري
مجموع السكان (بالملايين)	٦١٥	٣ ٥١٠	٩٦٥
مجموع السكان الفقراء (بالملايين) ١,٠٨ دولار أمريكي/ في اليوم ٢,١٥ دولار أمريكي/ في اليوم	١٧٠ ٢٧٨	٥٨٣ ١ ٥٣٠	٣٢ ٩١
نصيب القوة العاملة الزراعية كنسبة من المجموع (٪)	٦٥	٥٧	١٨
نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو السنوي، ١٩٩٣-٢٠٠٥، ٪)	٣,٧	٦,٣	٢,٦
الناتج المحلي الإجمالي الزراعي كنصيب من المجموع (٪)	٢٩	١٣	٦
نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (النمو السنوي، ١٩٩٣-٢٠٠٥، ٪) ا	٤	٢,٩	٢,٢
إسهام الزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٣-٢٠٠٥، ٪)	٣٢	٧	٥

المصدر: أرقام مأخوذة من الجدولين ١-١ و١-٢ من تقرير البنك الدولي:
World Bank. 2008. *World Development Report 2008: Agriculture for Development*. Washington, DC.

إنّ قدرة الزراعة على توليد نمو إجمالي في الناتج المحلي الإجمالي وميزتها النسبية فيما يتعلق بالحد من الفقر هما أمران يختلفان من بلد إلى آخر. وفي هذا الصدد، يشدد تصنيف أُجري في تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨ (أنظر الجدول ٢) على أن الزراعة، في الاقتصادات القائمة عليها (ومعظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، تسهم في النمو الاقتصادي إسهاماً يُعتد به وعلى أنها ستسهم أيضاً في الحد من الفقر إسهاماً يُعتد به بسبب تركّز الفقراء في المناطق الريفية.[٣٧] وترمي أولويات العمل الرئيسية في مجال السياسات في هذه البلدان إلى تمكين الزراعة من العمل كقاطرة للنمو وللحد من الفقر. وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحوُّل (وهي بصورة رئيسية في آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأدنى)، تسهم الزراعة في النمو الاقتصادي بدرجة أقل، ولكن لما كان الفقر ما زال يشكل على نحو كاسح ظاهرة ريفية فإن النمو الزراعي، فضلاً عن النمو في الاقتصاد الريفي غير الحقلي، له آثار قوية على الحد من الفقر. وفي الاقتصادات المضفى عليها الطابع الحضري (بصورة رئيسية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية)، حيث يشكل الفقر في المقام الأول ظاهرة حضرية، يمكن للقطاع الزراعي الأكثر إنتاجية أن يساعد على وضع

الإطار ٢

تعزيز العمالة اللائقة في الزراعة والمناطق الريفية من أجل تحقيق الأمن الغذائي

وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية، فإن "العمل اللائق يعبر عن تطلعات الناس في حياتهم العملية. وهو يعني إتاحة الفرص لمزاولة عمل يكون منتِجاً ويحقق دخلاً معقولاً كما يحقق الأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأُسر وآفاقاً أفضل للتنمية الذاتية والاندماج الاجتماعي والحرية للناس في التعبير عن شواغلهم وتنظيم أنفسهم والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم والمساواة في الفرص والمعاملة لجميع النساء والرجال."[١]

وتكون أسواق العمل الريفية غير رسمية بدرجة مرتفعة، فتسود فيها ترتيبات عمل عارضة وعدم تماثل في المعلومات، فضلاً عن أوجه لعدم المساواة من حيث نوع الجنس والعمر. وكثيراً ما تكون أوضاع العمل في الريف رديئةً، وتكون إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية محدودة، وكثيراً ما لا يجري بشأنها إنفاذ تشريعات العمل؛ كما أن العمال الريفيين هم الأقل تنظيماً والأقل حمايةً من جانب الأُطر التشريعية.[٢]

وينبغي أن تهدف السياسات والبرامج ليس فقط إلى زيادة فرص العمل في القطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي بل أيضاً إلى تحسين فرص العمل هذه.[٣] وعلى سبيل المثال، فإن عملية "الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات" تساعد على خفض الاستعمال الإجمالي لمبيدات الآفات وعلى اختيار منتجات أقل خطورة عندما يكون استعمال مبيدات الآفات ضرورياً. وإذا توافرت لدى العمال الزراعيين المعرفة بتقنيات "الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات"، فإنهم يستطيعون التفاوض بشكل أفضل على أحكام تفرض استعمال هذه الإدارة في اتفاقات المساومة الجماعية مع أرباب العمل.[٤] وبالمثل، فإن تقديم الدعم إلى نقابات العمال الرسمية (مثلاً، الاتحاد العام للعمال الزراعيين في غانا) بغية تيسير استيعاب المزارعين العاملين لحسابهم والعمال الزراعيين، بمن فيهم العمال الموسميون، يمكن أن يمنح هؤلاء العمال صوتاً أقوى في الحوار الاجتماعي وفي عمليات المساومة. وكمثال نهائي لتحسين وضع العمالة في القطاع الزراعي، تقوم وزارة الزراعة في تايلند بتصميم برنامج لتزويد مزارعي الأرز بمعاشات تقاعدية وبتعويض عن العجز.

المصادر: يُرجى الاطلاع عليها في الصفحة ٦٧.

حد للزيادات في أسعار الأغذية وعلى تحسين القوة الشرائية للفقراء الحضريين الذين ينفقون جزءاً كبيراً من دخلهم على الطعام.

وبالإضافة إلى نوع الاقتصاد الذي يشكل القطاع الزراعي جزءاً لا يتجزأ منه، فإن ميل الزراعة إلى الإسهام في الحد من الفقر يتوقف أيضاً على هيكل هذا القطاع ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع الأراضي فيه. وعلى سبيل المثال ففي قطاع زراعي قائم على أصحاب الحيازات الصغيرة وعلى كثافة العمل، يؤدي رفع إنتاجية الأرض والعمل إلى تحقيق تخفيضات سريعة في الفقر (مثلاً، ما حدث في شرقي وجنوب شرقي آسيا). وقد حدّت الصين من الفقر بسرعة قصوى أثناء الثمانينيات وحتى أواسط التسعينيات من القرن العشرين وهي فترة اتسمت بنمو زراعي قوي، بالنظر إلى أنها بدأت من وضع اتصف بالمساواة نسبياً في إمكانية الحصول على الأرض الزراعية ورأس المال البشري.[٣٨] ومع ازدياد عدم المساواة على مر الوقت، تباطأت عملية الحد من الفقر. بيد أنه حدث في أجزاء من أمريكا اللاتينية، بسبب عدم المساواة في توزيع الأراضي وبسبب هيمنة الزراعة المميكنة، أن كانت العلاقة بين الإنتاجية والحد من الفقر أضعف بكثير: فقد نمت الغلة بسرعة ولكن الفقر الريفي لم يتغير إلا بشكل ضئيل.[٣٩]

ولكي يكون النمو الزراعي شاملاً للفقراء، فإنه ينبغي أن تُستخدم فيه الأصول التي يمتلكها الفقراء عادة. ففي جميع الحالات، يمتلك الفقراء عملهم، ويكون ذلك في بعض الحالات هو كل ما يملكونه. وهكذا، فإن النمو الذي يولّد فرص عمل ويزيد من الأجور ويرفع مستوى جودة الوظائف (أنظر الإطار ٢)، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل غير الماهر، يكون ذا أهمية حاسمة في الحد من الفقر وزيادة إمكانية الحصول على طعام كاف كماً وكيفاً. ويمكن أن يتسبب ضعف إمكانية الحصول على الطعام في خفض إنتاجية العمل، وهو ما يعوق بدوره تحقيق النمو الاقتصادي، ولا سيما في السياقات الزراعية.[٤٠]

ويُعترف على نطاق واسع بالنمو الداعم للعمالة باعتباره شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فالبلدان التي نجحت في الحد من الفقر في فترات زمنية قصيرة نسبياً قد اجتازت عمليات تحوّل هيكلي ترتكز على العمالة استُخدمت فيها على نحو متضافر السياسات الصناعية والزراعية فضلاً عن سياسات اجتماعية فعالة.[٤١] وتشمل السياسات الداعمة للعمالة معالجة المعوقات التي تعترض تنمية روح تنظيم المشاريع وتحسين الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم فضلاً عن تنمية المهارات بغية زيادة إمكانية توظيف اليد العاملة، ولا سيما الشباب.

وفي البلدان التي يوجد بها توزيع للأراضي يتسم نسبياً بالمساواة، يكون لدى كثير من الفقراء أيضاً إمكانية الحصول على بعض الأرض ما يمكّنهم من الإفادة من النمو الذي يزيد من قيمتها (مثلاً عن طريق تحقيق غلة أعلى). وهكذا، فإن نمو الغلة والحد من الفقر، على سبيل المثال، قد سارا جنباً إلى جنب في الصين التي يتسم فيها توزيع الأراضي بالمساواة نسبياً.[٤٢] وعلى العكس من ذلك، ففي الهند يتسم توزيع الأراضي بدرجة أكبر من عدم المساواة، ولم يؤد نمو الغلة إلى إطلاق عملية الحد من الفقر ومن نقص التغذية بقدر كبير مماثل. وفي الحالات التي يحدث فيها وجود نصيب كبير من نمو الإنتاج في المزارع الكبيرة، يمكن للفقراء أيضاً أن يشاركوا في جني ثمار النمو إذا كان إنتاج المحاصيل متسماً بالكثافة في العمل وإذا كان يفيد في زيادة الأجور الزراعية؛ بيد أن الفوائد التي تعود على الفقراء ستكون مع ذلك أقل مما لو كان الفقراء يمتلكون الأرض. وإذا حدث النمو في المزارع الكبيرة المميكنة، فسيكون المجال ضئيلاً لتحقيق مشاركة من جانب الفقراء.

إسهام أصحاب الحيازات الصغيرة في زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي[٤٣]

من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الأغذية بنسبة ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وبالنظر إلى تغيّر المناخ والقيود المتعلقة بالموارد الطبيعية والمطالب المتنافسة، ولا سيما فيما يتعلق بإنتاج الوقود الأحيائي ضمن مجموعة من العوامل، فإن هذا يمثل تحدياً كبيراً أمام الزراعة ونظم الغذاء على نطاق العالم. فأصحاب الحيازات الصغيرة، الذين ينتجون معظم الغذاء في البلدان النامية، سيحتاجون إلى القيام بدور رئيسي في تلبية هذه الاحتياجات إن لم يكن لشيء فبسبب الحجم الكبير لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية.

ومن الناحية التاريخية، ثبت أن أصحاب الحيازات الصغيرة هم فاعلون رئيسيون في تلبية الطلب على الأغذية. ففي آسيا أثناء الثورة الخضراء، أخذ المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة بابتكارات تقنية جديدة، وزادوا الإنتاجية وأنتجوا ما يكفي من الأغذية لخفض الأسعار الحقيقية للأغذية الأساسية على المستهلكين. وازداد الطلب على العمل في المناطق الريفية، ما ولّد فرص عمل للفقراء الريفيين وزاد من أجور العاملين غير المهرة. وقد ساعد هذا المزيج من العوامل على تحسين الأمن الغذائي للجميع. وكان كثير من قصص النجاح في مجال

الإطار ٣

النمو الزراعي في فييت نام

شهدت فييت نام نمواً اقتصادياً سريعاً على وجه الإجمال (بلغ ٥,٨ في المائة للفرد الواحد في العام في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠)، ونمواً سريعاً في الزراعة أيضاً. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠، بلغ متوسط النمو الزراعي ٤ في المائة في العام، وهو أحد أفضل معدلات الأداء في العالم أثناء تلك الفترة. كما أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كان سريعاً جداً هو الآخر إذ بلغ ٣,١ في المائة في العام في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠ و٢,٤ في المائة في العام في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٩.[١]

وقد جاء معظم نمو الإنتاج من زيادة الغلة. فغلة الأرز، وهو أهم محصول، قد ازدادت بنسبة ٥٠ في المائة، ولكن غلة الذرة والمطاط وجوز الكاشيو والكاسافا قد زادت جميعاً بأكثر من الضِّعف. بيد أن المساحة المحصودة قد ازدادت أيضاً: فالمناطق المزروعة بالذرة والمطاط قد زادت بأكثر من الضِّعف، والمساحة المزروعة بجوز الكاشيو قد زادت أكثر من ثلاث مرات، والمساحة المزروعة بالبن قد ازدادت ثماني مرات (من نحو ٦٠ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من نصف مليون هكتار بحلول عام ٢٠٠٨). ونما إنتاج تربية الأحياء المائية أيضاً بسرعة بالغة وصلت إلى نحو ١٢ في المائة في العام منذ عام ١٩٩٠.

وبسبب اتسام توزيع الأراضي في فييت نام بالمساواة نسبياً بالمقارنة مع معظم البلدان، فإن النمو في الغلة قد أفاد كثيراً أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد أدى أيضاً النمو في المساحة المحصودة إلى زيادة الطلب على العمل، وهو أحد الأصول الرئيسية للفقراء. وأسهم نموذج النمو هذا في تحقيق تخفيضات سريعة في مستويات الفقر ونقص التغذية وتوقف النمو/التقزّم ونقص الوزن (يشير الأمران الأخيران إلى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة). وللحقيقة قد حققت فييت نام أصلا العديد من الأهداف الإنمائية للألفية.

واستفادت الأُسر المعيشية الزراعية ذات التوجه السوقي أعظم الفائدة أثناء فترة أواسط التسعينيات من القرن العشرين، إذ انخفض معدل الفقر في حالة هذه الأُسر المعيشية بأكثر من ٤٠ في المائة في فترة خمس سنوات فقط. ولكن الأُسر المعيشية الزراعية التي توجه نشاطها لتحقيق الكفاف قد استفادت هي الأخرى – فمعدل الفقر الخاص بها قد انخفض بنسبة ٢٨ في المائة خلال خمس سنوات. أما الأُسر المعيشية التي كان توجه نشاطها أثناء التسعينيات نحو تحقيق الكفاف فقد انخفض مستوى الفقر لديها بنسبة ٣٥ في المائة. وقد شهدت جميع هذه الأنواع من الأُسر المعيشية زيادة في الدخل غير الزراعي، مما يؤكد على أهمية الاقتصاد الدينامي غير الحقلي.[٢]

[١] K. Fuglie. 2012. Productivity growth and technology capital in the global agricultural economy. Chapter 16 in K.O. Fuglie, E. Ball and S.L. Wang, eds. *Productivity growth in agriculture: an international perspective*. Wallingford, UK, CABI.

[٢] A. de Janvry and E. Sadoulet. 2010. Agricultural growth and poverty reduction: additional evidence. *The World Bank Research Observer*, 25(1): 1–20.

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والفقر وسوء التغذية في فييت نام، ١٩٨٩-٢٠١١

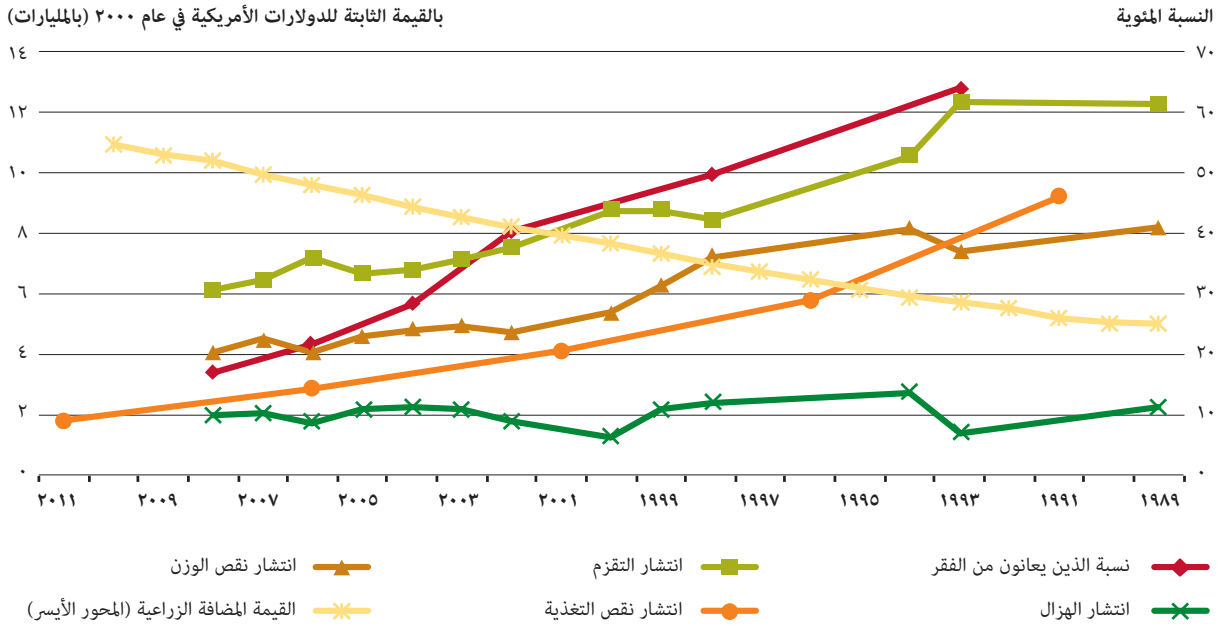

ملاحظة: تشير بيانات انتشار التقزم ونقص الوزن والهزال إلى الأطفال دون سن الخامسة.
مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

الإطار ٤

النمو الزراعي في جمهورية تنزانيا المتحدة

نما القطاع الزراعي في جمهورية تنزانيا المتحدة بمعدل سنوي متوسط قدره ٣,٨ في المائة في العام فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠، ما يضعه ضمن أفضل ١٥ قطاعاً زراعياً على نطاق العالم من حيث الأداء أثناء تلك الفترة. بيد أن معدل انتشار نقص التغذية قد ازداد في بادئ الأمر ثم ظل ثابتاً أثناء العشرين عاماً الماضية، وظل التقدم المحرز في الحد من توقف النمو/التقزّم والفقر بطيئاً جداً. وهكذا، فإن النمو الزراعي السريع لا يكفي بذاته وفي حد ذاته لتحسين التغذية.

أما نمو الإنتاج في الزراعة أثناء العشرين عاماً الماضية فكان السبب فيه في المقام الأول هو زيادة المساحة المحصودة، بينما لم يتحقق سوى قدر ضئيل منه من ارتفاع الغلة. وكانت أربعة أخماس الزيادة في المساحة المحصودة قد زُرعت بثمانية محاصيل، هي: الذرة، والفاصوليا الجافة والفول السوداني والأرز، والموز وجوز الهند والذرة الرفيعة (السرغم)، والكاسافا. ولكن الغلة المتحققة من الذرة وجوز الهند والسرغم والكاسافا قد انخفضت أثناء العقديْن الماضييْن بينما لم تزد الغلة المتحققة من الأرز سوى زيادة طفيفة. وربما يكون انخفاض المحاصيل انعكاساً للتوسّع في الأراضي الهامشية ذات المستوى الأدنى من حيث خصوبة التربة وإمكانات المحصول. وفي حين أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة كان إيجابياً، ما كان انعكاساً للاعتماد على التوسّع في الأراضي، فإنه لم يكن مرموقاً بشكل خاص أثناء ذلك الوقت – فقد بلغ متوسطه ٠,٤ في المائة في العام في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠، و١,٠ في المائة في العام في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٩.[١]

ونموذج النمو القائم على التوسّع في الأراضي يثير أسئلة عن مدى استدامته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مدى استفادة الفقراء من الفوائد المترتبة عليه هو أمر يعتمد على مدى خصوبة الأرض الإضافية المستخدمة في الزراعة ومدى امتلاك الفقراء لها.

وقد حدث بعض النمو السريع في صادرات القطن والتبغ في السنوات الأخيرة، وكلاهما محصولان يزرعهما أصحاب الحيازات الصغيرة. ولكنهما محصولان غير غذائيين ويتركز إنتاجهما في أجزاء صغيرة نسبياً من البلد. ولو اتُبعت استراتيجية نمو تركّز على الذرة ومحاصيل الجذور والبقليات والحبوب الزيتية فإنها تكون أكثر فعالية في الحد من الفقر ومن نقص التغذية، لأن هذه المحاصيل يزرعها على نطاق أوسع المزارعون الفقراء وتشغل نصيباً كبيراً من ميزانيات الفقراء.[٢] وإذا أريد اتباع استراتيجية النمو هذه فسيكون من الضروري زيادة الإنفاق على البحوث الزراعية وعمليات الإرشاد الزراعي التي تركز على هذه المحاصيل.

(١) K. Fuglie. 2012. Productivity growth and technology capital in the global agricultural economy. Chapter 16 in K.O. Fuglie, E. Ball and S.L. Wang, eds. Productivity growth in agriculture: an international perspective. Wallingford, UK, CABI.

(٢) K. Pauw and J. Thurlow. 2011. *The role of agricultural growth in reducing poverty and hunger: the case of Tanzania*. IFPRI 2020 Conference Brief No. 21. Washington, DC, IFPRI.

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والفقر وسوء التغذية في جمهورية تنزانيا المتحدة، ١٩٩٠-٢٠١١

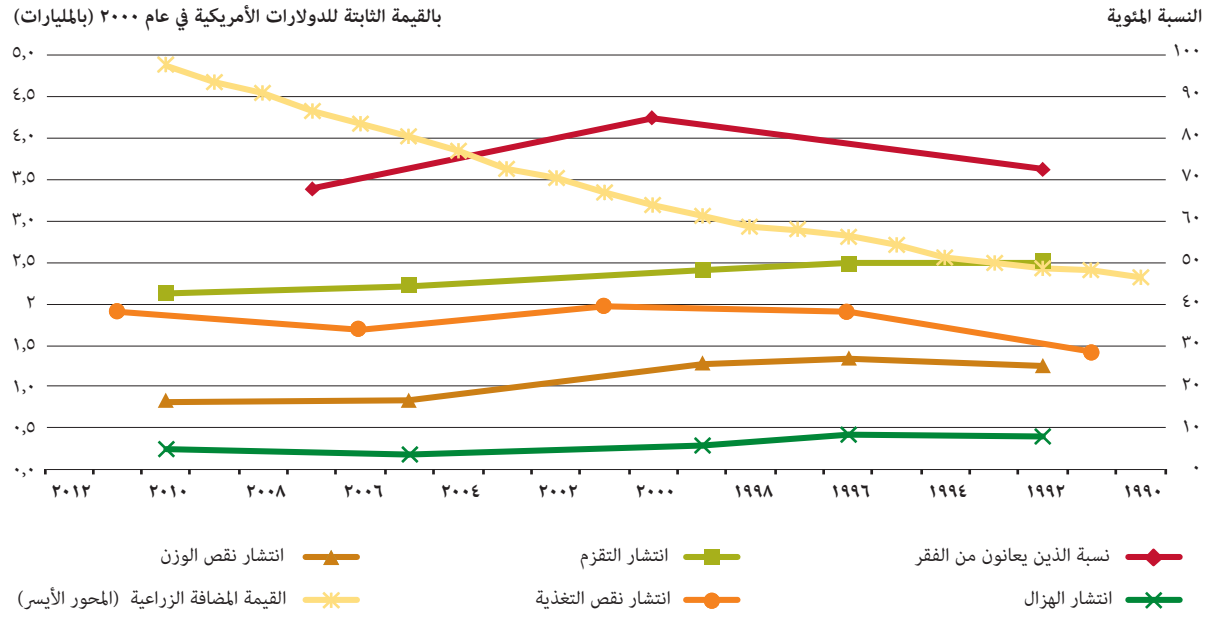

ملاحظة: تشير بيانات انتشار التقزم ونقص الوزن والهزال إلى الأطفال دون سن الخامسة.
مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

التنمية في فترة الـ ٢٠-٤٠ عاماً الماضية يرتكز على الإنتاج الذي يحققه أصحاب الحيازات الصغيرة (مثلاً، في الصين وإندونيسيا وفييت نام؛ أنظر الإطار ٣). خلال تلك الفترة كان أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر كفاءة أيضاً بصورة نمطية من المزارعين أصحاب المزارع الكبيرة.[٤٤] واستشرافاً للمستقبل، فمن المحتمل أن يكون إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر كفاءةً في حالة المنتجات الأكثر كثافة في العمل مثل الخضروات.

ورغم هذه النجاحات المتحققة في الماضي، سيتعين على أصحاب الحيازات الصغيرة التغلب على معوقات كبيرة إذا كان لهم أن يتنافسوا في كثير من الأسواق العصرية. ففي البلدان النامية، أدت التغيّرات في قطاعات التسويق الزراعي وتسويق الأغذية وتجهيزها وتجارة التجزئة إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص، المحلية والأجنبية على السواء، في مجال الصناعات الغذائية - الزراعية.

وعمليات البيع عن طريق القنوات الأكثر تطوراً، مثل متاجر الخدمة الذاتية، تتطلب مهارات إدارية ولوجيستية أكبر من جانب المزارعين والقدرة على ضمان استمرارية التوريد وتلبية المتطلبات المتشددة المتعلقة بسلامة وجودة الأغذية. وأصبحت البحوث وعمليات الإرشاد الزراعية ذات طابع خاص ومعولم على نحو متزايد، فتركز على تكنولوجيات تتسم بكثافة المعرفة وتتطلب مهارات إدارية وعملية تعلّم فعالة. وذلك يمكن أن يحدّ من إمكانية حصول أصحاب المزارع الصغيرة على عوامل الإنتاج المُبتكَرة. ويواجه أصحاب المزارع الصغيرة هؤلاء صعوبات في الحصول على الائتمان نظراً إلى أن المؤسسات المالية كثيراً ما تُحجم عن الإقراض بسبب ضعف الضمانات والافتقار إلى معلومات عن الجدارة الائتمانية للمقترض المحتمل. بل إن النساء صاحبات المزارع الصغيرة يواجهن معوقات أكبر من نظرائهن من الذكور بالنظر إلى أنهن عادة أقل قدرة من حيث إمكانية الحصول رأس المال النقدي والاجتماعي والمعلومات السوقية والموارد الإنتاجية مثل الأرض.

ولأصحاب الحيازات الصغيرة القدرة على مواجهة هذه التحديات، لكن كي يتمكنوا من ذلك يحتاجون إلى "بيئة تمكينية" ملائمة. ومن شأن توفير بنية تحتية ريفية أفضل، مثل الطرقات والأسواق المادية ومرافق التخزين وخدمات الاتصال، أن يخفّض تكاليف المعاملات ويمكّن المزارعين من الوصول إلى الأسواق. كذلك فإن القيام بعمليات تدخّل لضمان الأمن المتعلق بحيازة الأرض وحقوق الملكية سيشجّع أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار في تحسينات الأراضي.

ولا بد من توفير التعليم في المناطق الريفية إذا كان لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يشاركوا في الأسواق نظراً إلى أنه لا يمكن لصغار المزارعين أن يتاجروا في السلاسل المعقدة إذا كانوا إما غير ملمين بالقراءة والكتابة أو بمبادئ الحساب وإما يفتقرون إلى القدرة على تنظيم الإمدادات وإلى الثقة اللازمة للدخول في شراكات مع المشترين. ومن المهم أيضاً أن تتكفل السياسات بإصلاح انعدام المساواة بين الجنسين وأوجه انعدام المساواة الأخرى بخصوص إمكانية الحصول على الأصول والموارد من أجل تحقيق فوائد طويلة الأجل تعود على النساء وأُسرهن.

ويمكن للحكومات أن تقدم مزيداً من الدعم الهام إلى عملية النهوض بأصحاب الحيازات الصغيرة، مثلاً عن طريق ضمان إجراء بحوث زراعية مرتفعة الجودة تكون موجهة بوضوح نحو تلبية احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين، وأن يكون ذلك ما أمكن في إطار شراكة مع القطاع الخاص. ويتعين أن تركّز خدمات الإرشاد الزراعي الحكومية تركيزاً أكبر على الإنتاج ولكن أيضاً على التسويق والأمن الغذائي.

ومن شأن زيادة التركيز على دمج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق أن تتيح فوائد عديدة. فهي لن تساعد فقط على تلبية الطلب على الأغذية مستقبلاً بل إنها ستسهم أيضاً في تحسين الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الريفية والحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستتيح فرصاً إضافية لإقامة روابط مع الاقتصاد الريفي غير الحقلي، بالنظر إلى أن من المحتمل أن يستخدم أصحاب الحيازات الصغيرة معظم دخلهم الإضافي في شراء منتجات وسلع منتَجة محلياً.

الجوع والزراعة والتنمية المستدامة

إذا كان للعالم أن ينجح في التغلب على الجوع وسوء التغذية وفي تلبية الطلب المتأتي من الأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل، سيكون من الضروري القيام بتغييرات جوهرية في النظم الزراعية والغذائية. وفي مؤتمر قمة ريو + ٢٠ الذي عُقد مؤخراً، أعاد قادة العالم تأكيد أن "القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها."[٤٥] والنجاح في تحقيق هذه الأهداف هو أمر حيوي تماماً لتحقيق الأمن الغذائي وتغذية كافية من أجل الجميع.

الإطار ٥

إسهام المنظمات التي توجد مقارها في روما (الفاو والإيفاد وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي) في وثيقة نتائج مؤتمر ريو + ٢٠

- تركت المسارات الراهنة للتنمية ١,٤ مليار نسمة في حالة فقر مدقع، كما تركت ٩٢٥ مليون جائع[1] وعدداً أكبر بكثير من الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ومن انعدام الأمن الغذائي.
- تؤدي النماذج غير المستدامة للتنمية إلى تردي البيئة الطبيعية، ما يهدد النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي اللذين يعتمد عليهما كسب أسباب العيش وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.
- تزداد المخاطر عالمياً – فأنماط الطقس الشاذة والكوارث الطبيعية وتقلب الأسعار ومخاطر السوق تزيد جميعاً من عدم التيقّن بخصوص الأمن الغذائي والتغذوي على نطاق العالم.
- أسهم وجود نظام زراعة وأغذية غير مستدام في أوجه الفشل الاجتماعية والبيئية هذه، ولكن الزراعة تتيح أيضاً حلولاً كثيرة للأخذ بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. ولا يمكن وجود اقتصاد أخضر بدون وجود زراعة مستدامة.
- يلزم على وجه الاستعجال حدوث تغيير عميق في نظامنا المتعلق بالزراعة والأغذية من أجل تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتحسين حياة الناس وإدارة البيئة على نحو أكثر استدامة.
- ما يتّسم بأهمية حاسمة لهذا الإصلاح شمول وتمكين مئات الملايين من الأُسر المعيشية صاحبة الحيازات الصغيرة والمزارعين غير المالكين لأراض – وكثير منهم نساء.
- تتطلب الاستدامة إجراء إصلاح للنظام الإجمالي للزراعة والأغذية، ابتداء من الإنتاج ووصولاً إلى الاستهلاك.
- لا بد من شبكات الحماية الاجتماعية والأمان الاجتماعي من أجل دعم أسباب العيش القادرة على التكيّف وحماية أضعف الفئات وشمولها في مسارات التنمية المستدامة.
- يلزم وجود سياسات عالمية وطنية ومحلية أفضل وأكثر اتساقاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة ودعم إصلاح نظم الزراعة والغذاء على نطاق كبير.
- ستعمل المنظمات التي توجد مقارها في روما معاً من أجل تحقيق أهداف ونتائج مؤتمر ريو + ٢٠ عن طريق دعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل بناء نظم زراعة وأغذية أكثر استدامة.

[1] يلاحظ أن أحدث تقدير لمنظمة الفاو بشأن نقص التغذية العالمي هو الآن نحو ٨٦٨ مليون شخص.

المصدر: FAO, IFAD, WFP, Bioversity International. 2012. *Rome-based Organizations submission to Rio + 20 outcome document* (available at http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/suistainability/pdf/11_11_30_Rome-based_Organizations_Submission_to_Rio_20_Outcome_document.pdf).

وهذا أمر وثيق الصلة خصوصاً بالطريقة التي تسعى بها البلدان إلى تمكين نظمها الزراعية والغذائية من تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة هي ورؤية ريو، مالم يتم القضاء على الجوع وسوء التغذية. ولا بد من قيام الحكومات الوطنية وجميع الجهات صاحبة المصلحة بتعزيز الإعمال التدريجي للحق في غذاء كافٍ وبتقرير وحماية الحق في الموارد، ولا سيما بالنسبة إلى أضعف الفئات؛ وإدماج حوافز الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضمن نظم الأغذية بها؛ وبتعزيز إيجاد أسواق زراعية وأسواق أغذية منصفة وذات أداء جيد؛ والحد من المخاطر وزيادة قدرة أضعف الفئات على مواجهة الصعاب؛ واستثمار موارد عامة في المنافع العامة الأساسية، بما في ذلك الابتكار والبنية التحتية.

وعلى جانب الاستهلاك، توجد حاجة إلى الإسهام في تحقيق الاستخدام المستدام للموارد عن طريق خفض الاستهلاك المفرط، والتحول إلى نظم غذائية مغذّية تقلّ بصمتها البيئية، والحد من خسائر الأغذية ومن الهدر في جميع أجزاء سلسلة الغذاء. وبخصوص الإنتاج الغذائي والزراعي، توجد إمكانات كبيرة لتحقيق التكثيف المستدام. ويعتمد تحقيق النمو الكافي والمستقر في الإنتاجية الزراعية اعتماداً حاسماً على صحة النظم الإيكولوجية الزراعية وقدرتها على تقديم خدمات مثل خصوبة التربة ومقاومة الآفات والأمراض وقدرة نظم الإنتاج على التكيّف. ويمكن أيضاً للنظم الإيكولوجية الصحية أن تحقق فوائد هامة تتجاوز المزرعة، فتخفّض التلوث الزراعي الذي تترتب عليه تكاليف مرتفعة، وتُسهم في التخفيف من تغيّر المناخ وفي حفظ التنوّع الأحيائي (البيولوجي) وفي حماية مستجمعات المياه. وكثيراً ما يفتقر المزارعون وصيادو الأسماك والمقيمون في الغابات إلى القدرة والحوافز اللازمة لاعتماد الممارسات الضرورية لإيجاد نظم إيكولوجية زراعية مستدامة وصحية.

وهكذا، فإن الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تهتم بصورة متزايدة ببناء الأُطر التقنية والسياساتية والتمويلية اللازمة لدعم أشكال للإنتاج أكثر استدامة، وهي تمارس عملية البناء هذه. وتوجد مجموعة من النُّهُج الممكنة لدمج القيم البيئية في عملية رسم السياسات الزراعية بغية الاعتراف صراحةً بتكاليف التلوّث الزراعي وبغية خفض هذه التكاليف وزيادة الفوائد البيئية الخارجية التي يمكن أن يتيحها قطاع الزراعة. ومن الأمور الحاسمة تقييم هذه النُّهُج من حيث تأثيراتها على الإنصاف تماماً مثل تقييم كفاءتها، بالنظر إلى أنها تنطوي على عمليات نقل للتكاليف والفوائد فيما بين فئات المجتمع. وقد تحققت بعض النجاحات بشأن النُّهُج التي تجمع بين الحد من الفقر والاستدامة البيئية، ويلزم البناء على هذه النجاحات والتوسّع فيها.

وفي ضوء هذه الرؤية، فإن المنظمات الأربع التي توجد مقارها في روما – وهي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي) – قد حددت عشر أولويات رئيسية وتدعو إلى العمل بشأنها، وهو ما شكّل إسهامها في وثيقة النتائج الختامية لمؤتمر قمة ريو + ٢٠ (أنظر الإطار ٥).

أهمية الاقتصاد الريفي غير الحقلي وصلاته بالزراعة[٤٦]

على الرغم من أهمية الزراعة، فإنها لن تكون مخرجاً من الفقر بالنسبة إلى جميع الريفيين. ومن الناحية الأخرى، فإن بعض المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة – وخاصة أولئك الذين لديهم مستويات كافية من الأصول ومن إمكانية دخول الأسواق الزراعية التي تمر بتحول – سيكون بإمكانهم استحداث نظم إنتاج مستدامة وذات طابع تجاري. وستمكّنهم هذه النظم من الانتقال إلى مستوى أعلى وإيجاد مخرج لهم من الفقر. فاكتساب أرض جديدة تمكّنهم من التوسّع في إنتاجهم وفي فائضهم المسوَّق سيكون، في كثير من الحالات، جزءاً من هذه العملية. ومن الناحية الأخرى، لا يمتلك كثير من الفقراء الريفيين سوى قدر محدود للغاية من إمكانية الحصول على أرض أو الوصول إلى الأسواق، إن كانت لديهم أي إمكانية أصلاً. وبالإضافة إلى ذلك ففي البلدان التي يكون فيها عرض الأرض محدوداً، لا يكون بوسع جميع المزارعين توسيع نطاق حيازاتهم من الأراضي. وبدلاً من ذلك، سيحتاج بعضهم إلى البحث عن فرص في الاقتصاد الريفي غير الحقلي، إما عن طريق العمل بأجر أو العمل لحسابه الخاص، وهو ما يمكن أن يتيح لهم المخرج الرئيسي من الفقر. أما الشباب، الذين يتطلع كثير منهم إلى الخروج من مجال الزراعة، فيكون الاقتصاد الريفي غير الحقلي ذا أهمية خاصة لهم في هذا الصدد.

ومع نمو الاقتصاد وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تزداد أيضاً أهمية الاقتصاد غير الحقلي داخل الاقتصاد الريفي ككل. وفي الاقتصادات التي تقوم على الزراعة، قد لا يزيد نصيب الدخل الريفي المستمد من مصادر غير زراعية عن ٢٠ إلى ٣٠ في المائة، أما في الاقتصادات المتوسعة حضرياً فإنه قد يصل في ارتفاعه إلى ٦٠ أو ٧٠ في المائة (أنظر الشكل ١٧). ويتبين من تحليل لبيانات "الأنشطة المدرة للدخل في الريف" أن أغلبية الأُسر المعيشية تشارك في أنشطة ريفية غير حقلية مدرة للدخل[٤٧]: في آسيا وأمريكا اللاتينية عادة ما تكون بين ٥٠ و٦٠ في المائة، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتراوح بين ٢٥ و٥٠ في المائة. بيد أن نسبة ٢٠-٢٥ في المائة فقط من الأُسر المعيشية في آسيا وأمريكا اللاتينية، و١٠-٢٠ في المائة من الأُسر المعيشية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تستمد أكثر من ثلاثة أرباع دخلها من الاقتصاد غير الحقلي. وهكذا تشارك أغلبية الأُسر المعيشية في الاقتصاد غير الحقلي إما على أساس العمل لبعض الوقت وإمّا على أساس موسمي، وهذه المشاركة تساعد في عملية إدارة المخاطر وتنويع مصادر الدخل. وبصورة أساسية، تضع معظم الأُسر المعيشية الريفية قدماً في العمل الحقلي والقدم الأخرى في الاقتصاد غير الحقلي.

ويُسلم منذ أمد طويل بالزراعة على أنها تؤدي دوراً هاماً في دعم عملية التنمية في باقي الاقتصاد عن طريق سلسلة من الروابط بينها وبين القطاعات الأخرى.[٤٨] فالزراعة تؤدي بصورة عامة دوراً مهيمناً في التأثير على حجم وهيكل الاقتصاد الريفي غير الحقلي عن طريق إتاحة المواد الخام اللازمة لتجهيز المنتجات الزراعية، وكذلك إتاحة سوق لعناصر الإنتاج الزراعية وللسلع والخدمات الاستهلاكية، وإطلاق اليد العاملة لكي تعمل في قطاعات الاقتصاد الأخرى، وتوريد الأغذية إلى الاقتصاد غير الحقلي – وخفض أسعارها.

وفي المناطق التي نمت فيها الزراعة نمواً قوياً، تمتع أيضاً الاقتصاد الريفي غير الحقلي عادةً بنمو سريع. وتشير المؤلّفات إلى أن كل دولار من القيمة المضافة يتحقق في الزراعة يولّد مبلغاً آخر قدره ٣٠-٨٠ سنتيماً في صورة مكاسب من مدخول الجولة الثانية تتحقق في أماكن أخرى في الاقتصاد،[٤٩] وذلك تبعاً لعوامل مثل كثافة السكان والمتاح من العمالة الفائضة. وتتطور العلاقة بين الزراعة والقطاعات الأخرى عن طريق مستويات مختلفة من التنمية: فعند المستويات الدنيا من التنمية، تشجّع الزراعة النمو في أماكن أخرى من الاقتصاد؛ ومع نمو البلدان تنشأ علاقة مفيدة بدرجة أكبر على نحو متبادل؛ وفي خاتمة المطاف، تكون أهمية الزراعة ضئيلة كمحرك للنمو الاقتصادي.[٥٠] وعلى العكس من ذلك، يؤدي النمو البطيء للدخل في قطاع الزراعة إلى أن يكون الطلب ضعيفاً من جانب المستهلكين وإلى أن تكون الاحتياجات إلى المدخلات الزراعية محدودة وأن يكون النمو محدوداً في عمليات تجهيز المنتجات

الزراعية وأن تتسم الأجور بالركود. وفي ظل هذه الظروف، لا يُتوقَّع إلا قدر ضئيل من الحركية في الاقتصاد غير الحقلي، وستُدفَع الأُسر المعيشية الريفية الفقيرة نحو استراتيجيات البقاء التي تشمل مزاولة أنشطة غير حقلية ذات عائد منخفض واللجوء إلى الهجرة. وهذا كله يشير، وخاصة في البلدان المرتكزة على الزراعة، إلى أنه في الحالات التي يوجد فيها نمو في القطاع الزراعي يكون من المحتمل وجود فرص لحفز نمو الاقتصاد غير الحقلي ونشوء حلقة حميدة من النمو الزراعي وتوليد فرص العمل.

بيد أنه توجد، بالإضافة إلى الزراعة، عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على شكل وتنمية الاقتصاد الريفي غير الحقلي. وهذه العوامل تشمل التوسّع الحضري وتحسين شبكات النقل والاتصال بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.[٥١] كذلك فإن الهجرة من الزراعة إلى الاقتصاد الريفي غير الحقلي وإلى المدن الثانوية ترتبط ارتباطاً قوياً بالحد من الفقر الريفي. وعلى سبيل المثال، فإن القرى الهندية القريبة من البلدات والمدن لها سجل في مجال الحد من الفقر أفضل من غيرها،[٥٢] وهذا أمر شائع في بلدان أخرى أيضاً. ويؤدي تحسين شبكات النقل والاتصال بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية إلى إتاحة فرص جديدة للأُسر المعيشية الريفية، وخاصة في الاقتصادات التي تمر بتحوّل وبتوسّع حضري. وفي الصين وجنوب شرقي آسيا، أدت الكثافة السكانية المرتفعة وتكاليف النقل المنخفضة إلى دفع التصنيع الكثيف العمالة الموجه نحو أسواق التصدير إلى التعاقد من الباطن لصالح الصناعات الريفية.[٥٣]

الشكل ١٧

تزايد أهمية الدخل غير الزراعي في الاقتصاد الريفي ككل مع نمو الاقتصادات

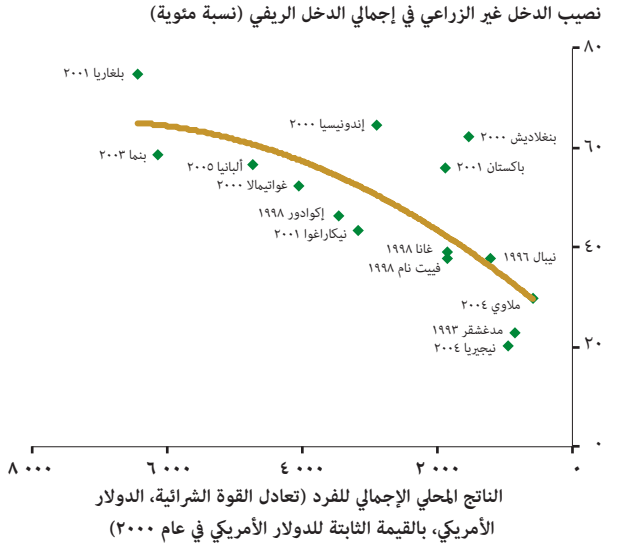

المصدر: A. Valdés, W. Foster, G. Anríquez, C. Azzarri, K. Covarrubias, B. Davis, S. DiGiuseppe, T. Essam, T. Hertz, A.P. de la O, E. Quiñones, K. Stamoulis, P. Winters and A. Zezza. 2008. A profile of the rural poor. Background paper for the IFAD Rural Poverty Report 2011. روما، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الخلاصة: النهوض بعملية الحد من الفقر عن طريق النمو الزراعي مع القيام في الوقت نفسه بإعداد السكان الريفيين لمواكبة التحوّل الهيكلي للاقتصاد الريفي

سيتوقف دور الزراعة في الحد من الفقر ونقص التغذية في خاتمة المطاف على السياق المحدد. إذ يمكن للزراعة في كثير من الحالات أن تعمل كقاطرة للنمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان الأفقر. وكما بُيّن ذلك يمكن للحكومات، وهي تتفاعل مع جميع أصحاب المصلحة، أن تدعم هذا الدور وتحسّنه في كثير من الحالات. فمن الحيوي في هذا الصدد تعزيز فرص أصحاب الحيازات الصغيرة في المشاركة في التنمية المستدامة للزراعة والمناطق الريفية.

بيد أنه مع ازدياد الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، تصبح الزراعة أقل أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد ككل وبالنسبة إلى الفقراء، ويصبح النمو غير الزراعي محركاً أقوى للتخفيف من الفقر بالنسبة إلى الأشخاص الذين هم فقراء ولكن ليسوا فقراء جداً. وهكذا، يكون النمو في القطاع غير الزراعي حاسم الأهمية أيضاً لتحقيق الأمن الغذائي. وعلى سبيل المثال، يمكن لهذا النمو أن يتيح مصدراً لفرص العمل، وخاصة للشباب، كفيل بتيسير عمليات تحوّل العمالة من القطاع الزراعي إلى الوظائف ذات الإنتاجية الأعلى في الصناعة والخدمات، سواء أكانت هذه الوظائف الأعلى إنتاجية موجودة في مناطق حضرية أم في مناطق ريفية. وتحتاج حكومات البلدان المعنية إلى التفكير في هذا التحوّل الهيكلي وإلى اتخاذ خطوات مبكرة، ولا سيما عن طريق القيام باستثمارات في البنية التحتية والتعليم والتدريب، بغية ضمان أن يكون الفقراء الريفيون على استعداد جيد للمشاركة في عملية التحوّل وأن تكون لهم القدرة على الاستفادة من الفرص الناشئة المدرَّة للدخل. واستراتيجيات التنمية الزراعية القطْرية حقاً والشاملة للجميع، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ينبغي أن تتكفل بمواجهة التحديات المتعلقة بتصميم إطار سياسات متناسق من هذا القبيل وتنفيذه وتقييمه من أجل تحقيق نمو الإنتاجية والاستدامة مع إيلاء الاهتمام الواجب لدور أصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء الريفيين في عملية التحوّل.